

مجال محضوف بالمخاطر

البنوك العالمية ستتكيف مع القواعد الدولية الجديدة لرأس المال والسيولة، ولكن ما هي التكلفة على المستثمرين وعلى أمان النظام المالي؟

إنجي أوتكر - روب، وسيليا باتسارباسيوغلو
Inci Ötker-Robe and Ceyla Pazarbasioğlu

يؤدي سقوطها إلى انهيار أسعار الأصول واضطراب الأسواق المالية ويهدد النظام المالي بأسره.

وستتطلب الإصلاحات المصرفية الدولية، بموجب ما أصبح معروفاً عمومًا باسم اتفاقية بازل ٣، أن تحتفظ البنوك بأصول رأسمالية وسائلة أكبر وأكثر جودة. وسيتباين تأثير هذه الإصلاحات عبر المناطق ونماذج أعمال البنوك: فستواجه البلدان التي تقوم بأنشطة كبيرة في الاستثمار زيادات أكبر في متطلبات رأس المال، وستتأثر البنوك التجارية التقليدية بدرجة أقل. والمرجح أن تكون القواعد التنظيمية لاتفاقية بازل ٣ أشد تأثيرًا على البنوك في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وسوف تؤثر هذه القواعد الأكثر صرامة في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الكبيرة والمركبة وفي مستوى ربحيتها. وستقوم البنوك بدورها بتصحيح إستراتيجيات

الأزمة الأخيرة المخاطر الملحوظة

كشفت التي تفرضها البنوك الكبيرة والمركبة والمتراصة على اختلاف أنواعها، وكذلك الصدوع في أعمالها التنظيمية والرقابية. فقد شهدت المؤسسات المالية في الاقتصادات المتقدمة توسعا كبيرا خلال العقدين الماضيين كما توسعت قدرتها على التواصل العالمي. وتحرك الكثير منها بعيدا عن نموذج العمل المصرفي التقليدي - أي تلقي الودائع والإقراض على المستوى المحلي - لتصبح مؤسسات مالية كبرى ومركبة. وتقوم هذه المؤسسات المالية الجبارة بضمان السندات والأوراق المالية، وإبرام وبيع عقود الائتمان والمشتقات الأخرى، والمشاركة في التوريق والمتاجرة في العقارات في الداخل وفي الخارج. وعندما تفشل هذه المؤسسات، مثلما حدث لبنك ليمان براذرز الاستثماري في ٢٠٠٨، فقد

وغير المناطق، سيكون للقواعد التنظيمية تأثير أكبر في مصارف أوروبا وأمريكا الشمالية، مما يعكس التركيز الكبير للبنوك العامة في أوروبا وأثر زيادة الأوزان المرجحة بالمخاطر على أنشطة المتاجرة والتوريق.

تشكيل أعمال البنوك

ستواجه أنشطة الاستثمار المصرفية أيضا مبادرات للإصلاح التنظيمي فيما وراء اشتراطات بازل مما سيزيد حاجتها لرأس المال. وتخضع أنشطة التوريق لقواعد المحاسبة التي وضعها المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية، والتي تقتضي من منشئي السندات دمج بعض المعاملات المورقة في الميزانيات العمومية للبنوك. وإضافة لذلك، فإن قاعدة الاحتفاظ بمخاطر تبلغ 5 في المائة بالنسبة لكل أهداف شرائح التوريق (على سبيل المثال بموجب مرسوم دود - فرانك الذي وقع أخيرا ليصبح قانونا في الولايات المتحدة) ستدفع منشئي السندات إلى إبداء ثقتهم في العملية بشراء بعض السندات. ومن شأن هذه الإصلاحات، مقترنة بزيادة الأوزان المرجحة بالمخاطر وفقا لتعريف بازل، أن تحد من الإقبال على أنشطة التوريق وربحياتها.

وبالمثل، فإن أعمال المشتقات ستتأثر بالاقترحات العالمية التي قدمها مجلس الاستقرار المالي - وهو مجموعة دولية من رجال البنوك المركزية

العمل، وتحاول الوفاء بالمتطلبات الأكثر تشددا وتخفيف آثار الإصلاحات التنظيمية على ربحيتها. ومن المسائل المهمة أمام صناع السياسات ضمان أن تغييرات إستراتيجيات العمل في البنوك لن تسفر عن مزيد من تراكم المخاطر النظامية في القطاعات الأقل تنظيما أو غير المنظمة (مثل صناديق التحوط، وصناديق سوق المال، والأدوات ذات الغرض الخاص) أو في المواقع التي تتبع معايير تنظيمية أقل مشقة.

قواعد أكثر تشددا لرأس المال والسيولة

تقتضي القواعد الجديدة التي اعتمدها قادة مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة في نوفمبر 2010، من بين أشياء أخرى، ما يلي:

- زيادة رؤوس أموال البنوك وتحسين جودتها - أساسا أسهم رأس المال العادية - يمكنها استيعاب خسائر أكبر خلال أزمة ما؛
- زيادة الإقرار بمخاطر السوق المصرفية ومخاطر الطرف المقابل؛
- وضع نسبة للرفع المالي بهدف الحد من تراكم الديون المفرط إلى جانب رأس المال الإلزامي.

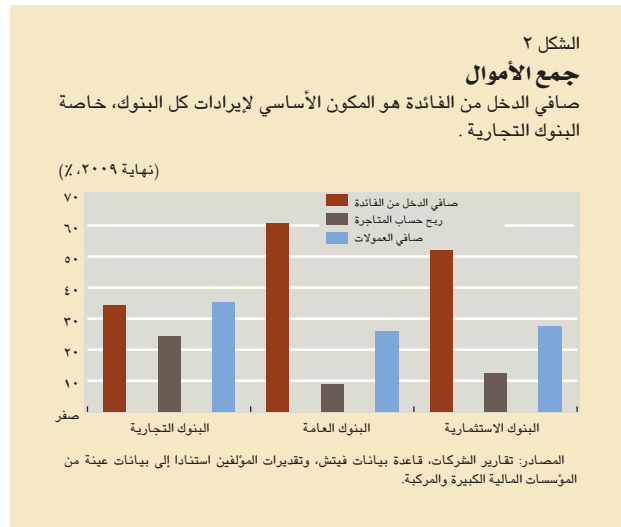
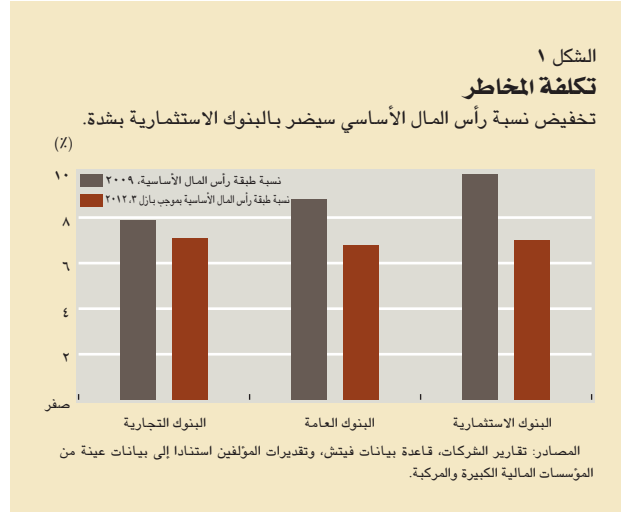
- تشديد معايير السيولة، بما في ذلك من خلال احتياطي وقائي من الأصول السائلة لمواجهة ضغوط السيولة قصيرة الأجل وتحسين مسايرة آجال استحقاق الأصول والخصوم؛
- إنشاء احتياطات وقائية إضافية لرأس المال.

ويتضح من التحليل الذي أجريناه على عينة من 62 مؤسسة مالية كبيرة ومركبة من 20 بلدا تغطي ثلاثة نماذج للأعمال - بنوك تجارية، وعمامة، واستثمارية - أن البنوك التي تمارس أنشطة مصرفية استثمارية كبيرة، وتستمد إيراداتها أساسا من الدخل من المتاجرة وتقديم الاستشارات وإدارة الأصول، ستعاني انخفاضات أكبر في نسب رأس المال التنظيمي، أساسا بسبب ارتفاع الأوزان المرجحة بمخاطر السوق لأنشطة المتاجرة والتوريق (انظر الشكل 1).

وستخضع أنشطة البنوك في المشتقات، والمتاجرة والتوريق لشروط أكثر تشددا لرأس المال حتى نهاية 2011، ونتيجة لذلك ستكون أكثر تكلفة. والهدف من شروط رأس المال والسيولة الأكثر تشددا هو ضمان التغطية الأفضل للمخاطر المرتبطة بتلك الأنشطة.

وستتأثر البنوك العامة، التي تتراوح أنشطتها بين الإقراض للأنشطة المصرفية الاستثمارية والتأمين وغير ذلك من الخدمات، بتوليفة من الأوزان المرجحة بالمخاطر المتزايدة المرتبطة بأعمالها في المتاجرة والخصومات من رأسمالها نتيجة لأعمال التأمين الخاصة بها ومصالح الأقلية المرتبطة بحيازات أسهم للغير في الفروع الموحدة في مجموعة مصرفية.

أما البنوك التجارية التقليدية التي يمثل نشاط الإقراض مصدر دخلها الأساسي (انظر الشكل 2) فسوف تكون الأقل تأثرا، بفضل بساطة محور أعمالها وتدرج فترة دخولها في النشاط.



العالمية ونموذج الأعمال المركزي أكبر من تأثيره في تلك التي لديها توجهات مركزية أو للعمل بالتجزئة.

القدرة على البقاء عن طريق التكيف

سيتوقف التأثير المجمع لشتى تدابير الإصلاح في كيفية استجابة المؤسسات المالية للتكاليف الإضافية المفروضة عليها - سواء بتقليص أصولها، وإعادة تحديد موضعها من خلال إجراء تغييرات في الهوامش والعلاوات، أو إعادة هيكلة قاعدة التكاليف لديها وتخفيض الأرباح المدفوعة لحائزي الأسهم.

وختاماً فإن تأثير إصلاحات المؤسسات المالية الكبيرة والمركبة سيتوقف على مرونة أعمالها وكيفية تكيفها مع الإصلاحات. وتستطيع البنوك التي تركز على الأعمال المصرفية الاستثمارية أن تعيد هيكلة أنشطتها للتقليل من آثار الإصلاحات التنظيمية. وتستطيع هيكل ميزانيتها المرنة، الاستحواذ على الأقسام الأكثر ربحاً لتوليد تدفقات نقدية وإيرادات قوية، وشراء الأصول وبيعها بسهولة نسبية، وتغيير عملياتها سريعاً، وإدارة رأس المال بتقليص الأصول وإعادة تحديد موضع محافظها بعيداً عن الأصول الأشد كثافة لاستخدام رأس المال.

بيد أن مثل هذه التصحيحات في إستراتيجيات الأعمال يمكن أن تكون لها عواقب غير مقصودة تزيد من المخاطر النظامية. وإذا تصبح الأنشطة المحفوفة بالمخاطر أكثر تكلفة (على سبيل المثال المشتقات وأنشطة المتاجرة، وبعض أنواع التوريق، والإقراض لمقترضين من ذوي المخاطر العالية)، فإن هذه الأعمال قد تتحول إلى نظام «صيرفة الظل» الذي يخضع لمستوى أقل من التنظيم المالي. غير أن الخطر قد يظل قائماً بالنسبة للنظام المالي، في ضوء روابط التمويل والملكية بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية.

وعلى الرغم من أن الرقابة يمكن أن تساعد في احتواء موطن التعرض للخطر هذا، فإن قدرتها قد تكون محدودة بدون توسيع نطاق التنظيم. وإضافة لذلك، مع غياب التنسيق العالمي الحريص لتنفيذ القواعد الأكثر تشدداً، قد يندفع بعض دوائر الأعمال للانتقال إلى مواقع بها أطر تنظيمية أضعف للحد من التكاليف التنظيمية. وقد يؤثر هذا في القدرة على رصد المخاطر النظامية وإدارتها.

ويتعين توفير الضمانات للتخفيف من حدة العواقب غير المقصودة للقواعد الجديدة والحد من الخطر الذي يهدد قدرة البنوك على دعم التعافي الاقتصادي. والأهم هو أنه يتعين على جهات الرقابة فهم نماذج أنشطة البنوك وأن تمارس إشراف أكبر بغية رصد تحمل المخاطر المفرطة والحد منه. وينبغي أن تقترن هذه الجهود باضطلاع المؤسسات المالية بتعزيز البنية التحتية السوقية وتحسين إدارة المخاطر. ويتعين تنسيق السياسات وتنفيذها فيما بين السلطات الوطنية وواضعي المعايير، نظراً لمدى انتشار هذه المؤسسات عالمياً. ■

إنشي أوتكر - روبي رئيس قسم وسيلا باتسارباسيوغلو مساعد مدير، وكلاهما في إدارة أسواق رأس المال والنقد بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى مذكرة وضع صندوق النقد الدولي التي أعدها العاملون رقم ١٠ / ١٦ «تأثير إصلاحات القواعد التنظيمية في المؤسسات المالية الكبيرة والمركبة» لإنشي أوتكر - روبي وسيلا باتسارباسيوغلو مع البرتو بوفنا دي بيريرو، سيلفيا ابورغونا، تورغوت كيسمباي، فانيسا لي ليزلي، فابيانا ميلو، جيري بودبيرر، نويل ساكاسا، واندرية سانتوس.

والجهات التنظيمية - معنية بالمتاجرة في النقد الأجنبي وتسويات الطرف المقابل للمشتقات خارج السوق الرسمية. وعلاوة في ذلك، سيكون هناك تأثير للمبادرات الوطنية، كاشتراط الولايات المتحدة نقل بعض أنشطة البنوك في مجال المشتقات إلى فروع غير مصرفية مرسمة بصورة منفصلة. وستؤثر هذه القواعد التنظيمية في المصارف الاستثمارية والبنوك العمومية الأكثر نشاطاً في المشتقات، في حين تحاول الحد من الآثار المعاكسة في المعاملات المشروعة، مثل التحوط من خلال إعفاءات شتى.

كذلك تتأثر تكلفة أعمال المتاجرة وربحيتها، وهي ما عزز إيرادات البنوك الاستثمارية في ٢٠٠٩، بزيادة الأوزان المرجحة بالمخاطر وفق اتفاقية بازل بالنسبة لدفتر المتاجرة وشتى المقترحات العالمية والوطنية (بما في ذلك قاعدة فولكر "Volcker" في الولايات المتحدة التي تحد من المتاجرة في العقارات والاستثمار في، أو كفالة، أسهم رأس المال الخاصة وصناديق التحوط) وإصلاحات البنية التحتية التي تنظم المتاجرة في المشتقات خارج السوق الرسمية.

كما أثرت بازل ٣ في البنوك التي ينصب محور تركيزها في العمل المصرفي العام. وستتأثر المجموعات المصرفية التي تضطلع بأنشطة الاستثمار المصرفية والتجارية بتدابير الإصلاح التي تستهدف أنشطة الاستثمار أو المؤسسات المهمة نظامياً، بما في ذلك الإصلاحات التي تقترح تقسيم المصارف أو حظر أنشطة معينة. وفي حين أن الحد من هذه الأنشطة قد لا يكون مكلفاً من منظور اقتصادي، فإن تقليل القدرة على الاستفادة من التنوع وتعويض النشاطات منخفضة الهوامش بإيراد الاستثمار، يمكن أن يقلل من قدرة البنوك في توليد الإيرادات المحتجزة، مما يزيد متطلبات رأسمال البنك ومرونته إزاء الصدمات الاقتصادية المعاكسة.

وفرة القواعد

ستشعر المجموعة التي تضطلع بأنشطة التأمين والأنشطة المصرفية تحت سقف واحد، مثلما يحدث بموجب النموذج المصرفي التأميني الأوروبي، (Bancassurance)، بتأثير مجمع من قواعد بازل الجديدة وقواعد الملاءة ٢، ومجموعة منقحة من قواعد شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في أواخر ٢٠١٢. وهذه يرجح أن تقلل منافع رأس المال المرتبطة بهذا النموذج - وتلك عاقبة مقصودة لتدابير بازل الإصلاحية. وقد يساعد الاعتراف الجزئي بمشاركة التأمين في أسهم رأس المال العادية في تيسير تداعيات القطاع العيني بالنسبة للنظم المصرفية التي تعتمد اعتماداً شديداً على النموذج المصرفي التأميني.

وقد تتأثر البنوك التي تحكمها العولمة والتي لديها مجموعة متنوعة من خطوط الأعمال باقتراحات الإصلاح الهيكلي في المستوى الوطني، بما في ذلك تكوين الفروع القائمة بذاتها، والقرارات الفعالة (أي خطط التعافي والحل من أجل البنوك الكبيرة التي ترسم خريطة لكيفية إغلاق المؤسسات بصورة آمنة في حالة فشلها). وقد تحد هذه الإصلاحات، بتشجيع هيكل الشركات الأبسط والأكثر عصرية، من منافع التنوع لدى المجموعات التي لديها خطوط أعمال مختلفة. والهدف الأساسي للإصلاحين المقترحين هو القيام بحل أبسط وأقل تكلفة للمجموعات المصرفية الأكبر نتيجة لمخاطر التجزئة وأجزاء المجموعة الأكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات. ومن شأن بناء نظم وقائية فعالة «حائط نار» (firewall) بين شتى أقسام المجموعة المصرفية، أن يسمح للفروع القائمة بذاتها بالتأثير في قدرة المجموعة في إدارة السيولة ورأس المال وقد يضر بقدرتها في الإبقاء على هيكل منوع للشركة. ويمكن أن يكون لهذا تأثير في البنوك